

العمق الإستراتيجي للدولة الجزائرية: آفاق مشروع

أنبيل كحلوش: باحث في الدراسات الاستراتيجية وبناء السلم.

جامعة الجزائر 03

nabilkahlouchenabil@gmail.com

طرح المشكلة:

تتأسس أهمية هذا الموضوع من عدة زوايا رئيسية تشمل المجال العسكري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وهذا لوجود التداخل والترابط فيما بينها في الصناعة الإستراتيجية، والعمق الإستراتيجي هو الذي يجمع بين كل هذه الأبعاد باعتباره: "المجال الحيوي للدولة الذي يمكنها التحرك فيه والوصول إلى أي نقطة منه سواء بالطرق المادية المباشرة (كالعمل العسكري أو الاقتصادي) أو المعنوية غير المباشرة (كالعمل الاجتماعي والثقافي أو السياسي)، وسواء بالقوة الصلبة _ **Hard power**، أو بالقوة الناعمة _ **Soft power**". فالموضوع إذن يتجاوز الطرح الروتيني إلى الطرح النابع من الضرورة الحتمية للتاريخ من جهة التي تحتم علينا الحركية باستمرار، ومن مسؤولية الإنسان الفاعل في هذا التاريخ من جهة أخرى التي تجعل الباحث يفكرُ جدياً في آفاق المسيرة التاريخية للدولة الجزائرية. ذلك لأن الوقت المعاصر صار يحسب المتغيرات بدقة شديدة بحكم أن الجزئيات الصغيرة قد تؤول نحو مآلات كبيرة في نظام عالمي متشابك متعدد الفواعل. ومنه ضرورة التنظيم الشامل والقضاء على العيبية، ومعرفة إمكانيات الدولة الإستراتيجية، إضافة إلى الوقوف على العقبات التي تواجه كيانها، ومعرفة آليات تفعيل مؤسسات المجتمع، كلها تصب في مجال البحث عن الحلول الفعالة لتحقيق المشروع السياسي الأكبر والدخول بقوة في ميدان التأثير على القرارات الإقليمية والدولية. إذن فالجزائر باعتبارها أكبر بلد في إفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط مساحة، ومن أقوى الدول الإقليمية عسكرياً، ومن بين أكبر الدول في شمال إفريقيا ديموغرافياً، يجعل عمقها الإستراتيجي يتميز بعدة مقومات ينبغي دراستها وتفعيلها ومعالجة التحديات المتوقعة من ذلك. ومنه فيمكن صياغة جوهر العمل عبر إشكالية مفادها:

- بأي شكلٍ يمكن أن يكون العمق الإستراتيجي للدولة الجزائرية أساساً في جعلها دولة مؤثرة إقليمياً ودولياً؟

محاولة حل المشكلة:

إن هذا الموضوع باعتبار أبعاده المتعددة، فقد تم التركيز على بعدين رئيسيين من أبعاد العمق الإستراتيجي الجزائري، وهما "البعد العسكري والبعد الاجتماعي" اللذين يشكلان الجانب المادي والمعنوي للدولة. ولوضع البحث في إطاره المحدد يمكن طرحه من ثلاثة زوايا:

1- زاوية البعد العسكري.

2- زاوية البعد الاجتماعي.

3- زاوية الآفاق الإستراتيجية.

أولاً: العمق الإستراتيجي الجزائري في بعده العسكري: (خبرات وقدرات)

إن للجزائر خبرة عسكرية طويلة الأمد من المستوى العالي بشهادة الخمسمائة سنة الأخيرة، حيث أنّ القوة العسكرية الجزائرية قد تركزت في البداية على القوة البحرية، فنقاط القوة بالنسبة لدولة ما تتغير حسب تجاربها، والجزائر من زاوية تجربتها التاريخية مع الدولة العثمانية وكونها "إيالة" لها ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر فقد كانت قوتها آنذاك متمركزة في معظمها على الجبهة البحرية، حيث "تشكلت النواة الأولى للقوة البحرية الجزائرية إثر الفتح الإسلامي للمغرب في القرن السابع الميلادي. وهذا كردة فعل على الخطر البيزنطي آنذاك بعد أن نقل البيزنطيون قوتهم البحرية إلى غرب المتوسط".¹

ولتقريب رؤية شاملة عن قوة الأسطول البحري الجزائري لا بد من تقديم إحصائيات عن ذلك، وبرغم اختلاف المصادر حول إعطاء أرقام دقيقة، إلا أنها تتقارب فيما بينها فيما يخص المظهر العام للقوة البحرية حسب كل فترة.. مع الأخذ بعين الاعتبار حالات الزيادة والنقصان في العدد بسبب تغير الظروف العسكرية والبعثات التي كانت تُرسل إلى تركيا والخسائر التي كانت تتعرض لها البحرية من حين إلى حين:

- في سنة 1558م كان عدد الوحدات يزيد عن 53 "قليرة_Galere" (لومانة)، و25 "فرقاطة_Fregate" (بارجة)، وعدد من المراكب الصغيرة.
- في سنة 1571م ارتفع عدد القطع إلى ما يزيد عن 100 قطعة مختلفة الأحجام¹.
- وفي 1580م، كانت هناك 35 "غاليوطة_Galiothe" فقط، بغض النظر عن العديد من أنواع السفن الأخرى¹.
- في 1620م كان عدد القطع 80 سفينة كبيرة ومئات من السفن الصغيرة.
- في 1634م ارتفع عدد القطع إلى 600 وحدة بفضل التجارة المربحة.
- في 1656م انطلق الجزائريون في حملة بحرية بـ23 سفينة يتراوح تسليح كل واحدة منها ما بين 30 إلى 50 مدفعا، ويصل طاقم بعضها إلى 400 بحار¹.
- وفي 1662، كانت هناك 32 سفينة (03 غاليوطات و22 فرقاطة)¹.
- في 1681م، عدد المراكب 17 يضاف إليها (لومانتين اثنتين) ويحمل ما مجموعه 112 مدفعا.
- في 1686م قدم القنصل "بيول_piolle" تقريرا ذكر فيه أن عدد وحدات الأسطول تزيد عن 21 قطعة يضاف إليها عدد من المراكب الصغيرة و11 "بريقتين_Briques"، ومركب وسبعة زوارق، وأكثر من 15 عمارة تجارية بدار الصناعة البحرية.
- في سنة 1687م قدم "الدوق دو غرافتون_Duc de Grafton" تقريرا آخر عن القوة البحرية ذكر فيه أن عدد السفن يزيد عن 30 مركبا تحمل ما بين 94 وحدة من "المدافع المهاريس" و18 مدفعا، وعددا من المراكب بدار الصناعة منها 04 بوارج، و06 "لومونات"، ومجموعة من

المراكب الصغيرة. كما قدم القنصل "لو ميرا _ Le Maira" عدة معلومات عن الأسطول البحري ذكرا أنه توجد 07 مراكب كبيرة تحمل ما مجموعه 264 مدفعا، و19 سفينة من نوع "الشبك _ Chebec" وهي نوع من المراكب تُستعمل في المعركة للتشابك المباشر، بمجموع 162 مدفعا و54 مهناساً، و"غاليوطة" واحدة بمدفع واحد وستة مهناسيس، و"غاليوطة" بأربعة مهناسيس¹.

- أما في سنة 1724م، فقد كانت هناك 24 سفينة.
- وفي 1734م، 14 سفينة.
- وفي 1759م، 21 سفينة.
- وفي 1760، 30 سفينة.
- وفي 1766م، 24 سفينة.
- وفي 1799م، 12 سفينة¹.
- وفي سنة 1800م، تم إحصاء 15 قطعة مختلفة و"لومانة" واحدة، وأكثر من 50 مركبا لحمل المدفعية.
- وفي 1808م قدّم "بوتان _ boutin" تقريرا عن الأسطول قائلاً بأنه: يتكون من 03 "بوارج" تحمل الأولى 50 مدفعا، والثانية 46 مدفعا، والثالثة 44 مدفعا. وسبعة "أشباك" بـ12 إلى 32 مدفعا، و10 "شالوبات _ Chaloupes" وثلاث "باليقرات" تحمل بين 10 و22 مدفعا، راسية في حالة تأهب، و50 "شالوبا" من الصنع القديم لحماية الميناء. و"لومانتين" لحماية الميناء أيضا، وعدة بوارج قرصان صغيرة (لنجور) تحمل ما بين 04 و06 مدافع.
- وفي سنة 1815م تم تقديم إحصائيات لوحدة الأسطول على النحو الآتي:
- 05 "فرقاطات" تحمل ما بين 38 إلى 50 مدفعا.
- 04 "كربيطات _ Corvettes" تحمل ما بين 20 إلى 30 مدفعا.
- "بريك" بـ20 مدفعا.
- "قاليرا _ Galere" بـ05 مدافع، يضاف إليها 30 "شالوبا" تحمل مدافع (لم يُحدد عددها)¹.
- وفي 1822م، كانت هناك 12 سفينة¹.
- وفي سنة 1825م قدّم المترجم "بيانشي _ bianchi" تقريرا عن القوة البحرية قائلاً: يوجد بميناء الجزائر 15 باخرة مختلفة الأشكال والأنواع. وأعطى عدة أسماء للمراكب مثل "مفتاح الجهاد" بـ62 مدفعا، و"ابن الغواص" بـ50 مدفعا، و"نفر إسكندر" بـ40 مدفعا (وجميع هذه المراكب من نوع "الفرقاط"). و"مظهر استاني" بـ36 مدفعا، و"فاسية" بـ46 مدفعا (من نوع كورفيت). كما توجد سفينتين "بريكانتين" بـ34 مدفعا، و04 مراكب يتراوح تسليحها بين 14 و24 مدفعا من نوع "الكورفيت" بالإضافة إلى "بولاكِر _ Polacre" و"شبك" بمجموع 14 مركبا، يُضاف إليها 03 مراكب في دار الصناعة، و35 "شالوبا" تحمل مدافعا.

وأخيرا بعد استيلاء الفرنسيين على ميناء الجزائر بعث الأميرال "دو بيرر _ De Perre" تقريرا سنة 1830م يوضح فيه أنه يوجد بميناء الجزائر عدة سفن صالحة للإستعمال من بينها 07 "بريكات" و18 "شبك" تحمل بين 08 و22 مدفعا، و"بارجة" يبلغ طولها 28 مترا، و"كورفيت" بـ38 مدفعا¹.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجانب الرئيسي لقوة البحرية الجزائرية كان يتمثل في سلاح المدفعية، وقد برع الجزائريون حينها في صناعة مدافع وقذائف قوية حققت التفوق في المعارك، ويُعتبر أشهر مدافع حقق

شهرة آنذاك هو "مدفع بابا مرزوق" الذي غنمته "فرنسا" بعد احتلال الجزائر، ولا زالت بعض المحاولات من بعض النخب الجزائرية تعمل على استرجاعه كإرث تاريخي. يمكن تعريفه تقنيا بالقول أنه: "مدفع جزائري من البرونز، يُعتبر من أقدم المدافع وأشهرها على الإطلاق لما يُذكرُ به من حوادث تاريخية هامة. يبلغ طوله 6.26م، وعياره 270 ملم، ووزن قنابله بلغت 68 كيلو غرام، ووزن المدفع كله 25000 كيلو غراما (25 طنا). أما مدى رميه فيقدرُ بـ4800 متر.¹"

ثم بعد احتلال الجزائر ومع الثورة التحريرية الكبرى سنة 1954م تحولت القوة الجزائرية متمركزة على الجانب البري، وتظهر الخبرة العسكرية من زاوية ما في دقة التخطيط الاستراتيجي حينها في التقسيم الذي تم بين قادة الثورة الذي كان كما يلي:

- المنطقة الأولى: (الأوراس)، ومسؤولها "مصطفى بن بو العيد".
- المنطقة الثانية: (شمال قسنطينة)، ومسؤولها "مراد ديدوش".
- المنطقة الثالثة: (القبائل)، ومسؤولها "كريم بالقاسم".
- المنطقة الرابعة: (وسط الجزائر)، ومسؤولها "رابح بيطاط".
- المنطقة الخامسة: (وهران)، ومسؤولها "العربي بن مهدي".

المنطقة السادسة: (الجنوب والصحراء). أُجل تعيين المسؤول عليها¹. ثم صار "علي ملاح" هو المشرف على هذه المنطقة فيما بعد.

ولقد قام جيش التحرير الوطني آنذاك بعدة معارك عنيفة من أشهرها "معركة الجرف" بمدينة "تيسة" وغيرها، حيث استفاد من تلك المعارك خبرة كبيرة وتجربة ميدانية قل نظيرها رغم قلة العدة والعتاد، وذلك بالاعتماد على تكتيك "حرب العصابات" التي أنقنها جيدا داخل المدن الكبرى لاستدراج العدو الفرنسي نحو الكمانن وإيصاله لمرحلة الاستنزاف حتى عبر العمليات التي أقامها المجاهدون في عمق الداخل الفرنسي كاستهداف عدة منشآت نفطية ومراكز حساسة بعدة مدن فرنسية مثل "باريس" و"مرسيليا" و"ليون". أما عن المبادئ المعنوية والعملية للمجاهدين التي ترسخت وصارت من أساسيات العقيدة العسكرية الجزائرية فهي من التخلق والقوة والوعي ما يجب حقا أن تُدرس وتُعلم ويتم فهمها على نمط من الوعي الوطني والإنساني، وفي مجموعها هي عشرة مبادئ تم وضعها تحت عنوان "المبادئ العشرة لجيش التحرير الوطني":

- أولا: مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.
- ثانيا: مواصلة تحطيم قوات العدو، والاستيلاء على الموارد والأدوات إلى أقصى حد ممكن.
- ثالثا: تنمية المقدر المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.
- رابعا: الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة، وإلى التفرق ثم الاجتماع بعد ذلك والهجوم.
- خامسا: تقوية الاتصالات ما بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.
- سادسا: توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو، ووسط السكان.
- سابعا: توسيع الشبكة العاملة على إقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب، لتجعل منه سدا أمنيا وثابتا.
- ثامنا: تقوية روح الامتثال للأوامر، والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني.
- تاسعا: تقوية روح الأخوة والتضحية والعمل المشترك في نفوس المجاهدين.
- عاشرا: مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو.¹

ثم تطور الجانب العسكري أكثر بعد الاستقلال وبالأخص حينما فتح آفاقا نحو إلى الجوية منذ ذلك الوقت حتى الآن، وتظهر نوعية التجربة أكثر فأكثر عند الحرب العربية- الإسرائيلية حيث أن مشاركة الجزائر ضد الكيان الصهيوني قد أعطت خبرة من ثلاث زوايا رئيسية:

- أنها أول مشاركة للقوات الجوية الجزائرية خارج حدودها.
- أول مشاركة لقوات المشاة في حرب في الشرق الأوسط.
- أول مشاركة للجيش الجزائري في تحالف دولي.

وتعد هذه الحرب هي أول حرب تستخدم فيها الجزائر قواتها الجوية خارج الحدود وبهذا البعد، "فمباشرة بعد اندلاع الحرب يوم 05 جوان 1967م تلقت القاعدة الجوية بـ"الأغواط" الأمر بالدخول في حالة طوارئ قصوى¹ مع تجهيز سرب القاذفات رقم 35 من نوع (IL 28) والذي تم تحضيره في فترة زمنية وجيزة. (...) إضافة إلى السرب المذكور، أرسلت الجزائر سرب طائرات مقاتلة من طراز ميغ 17 متكون من 12 طائرة وكذا سرب المقاتلات من طراز ميغ 21 التي تعد من أحدث المقاتلات في ذلك الوقت.

- إلى جانب ما سبق ذكره، شارك الجيش الوطني الشعبي في مجال النقل الجوي بسرب كان يعتبر من أهم عناصر القوات الجوية ويتمثل في سرب "أ. أن. 12' للنقل الثقيل الذي كان العمود الفقري لعمليات الإمداد والإسناد لكل الوحدات التي توجهت إلى الجبهة وذلك خلال الفترة الممتدة من 05 جوان 1967م إلى غاية 20 جويلية 1975م".¹

ومع مرور الزمن، بدأت مرحلة مفصلية هامة للجيش الجزائري تتمثل في فترة الأزمة السياسية والأمنية والحرب الأهلية والأعمال الإرهابية التي مرت عليها الجزائر كتجربة صعبة في التسعينيات كانت تواجه فيها حربا لاتماتلية متعلقة بجماعات إرهابية بعضها تابع لأجندات خارجية بايديولوجيات مغالية وبعضها نابع من خيانات استخباراتية داخلية كانت تنشط بشكل منفصل وسريع، إذ هي جماعات زنبقية تنسل من منطقة إلى أخرى، ولكن يجب التذكير بأن الجيش الجزائري قد اكتسب خبرة في هذا النوع من الحروب، فمنذ المقاومات الشعبية الأولى مرورا بالثورة التحريرية الكبرى كانت كلها عبارة عن حروب لاتناظرية ضد جيش نظامي قوي ألا وهو الجيش الفرنسي، بيد أنه في التسعينيات كان الجيش الجزائري مهيكلا على أساس جيش نظامي مستعد لخوض حرب تقليدية ضد جيش نظامي لدولة معادية، لذلك فقد كان ظهور الجماعات الإرهابية على الميدان، إضافة إلى استفادتها من نفس خبرة الجيش -حيث تعرف هذه الجماعات الطريقة التي حارب بها المجاهدون القدامى وتعرف الجغرافيا الميدانية التي يمكنها مساعدتها- قد جعل الأمر صعبا فاتخذت الجزائر عدة إجراءات أمنية وعسكرية لمواجهة هذا التهديد، كإنشاء فرق الدفاع الذاتي وهم السكان الذي يقطنون الأرياف والمناطق البعيدة خاصة الفلاحين، مما جعلهم يأخذون زمام المبادرة في الدفاع عن أنفسهم وأراضيهم ضد الجماعات الإرهابية بمساعدة من الدولة، "وتجاوز عدد أفراد هذه الميليشيات 200 ألف عنصر".¹

في ذلك الوقت كان من الضروري إجراء تغيير عميق في الأساليب، "فالأداة العسكرية أصبحت مضطرة لإجراء تحول في العقيدة القتالية من إطارها النظامي إلى إطار لاتماتلي، فالحرب اللاتماتلية ذات الطابع الإرهابي تتضمن خصائص:

- إلغاء الأساسيات الجيو- إستراتيجية التي يركز عليها المفهوم التقليدي للدفاع.

- عدم التمييز بين العسكري والمدني، بين الجبهة والمؤخرة وبين الصديق والعدو.
- مواجهة عدو منتشر في شكل جماعات مستقلة وغالبا ما يذوب في وسط فضاء عمراني والسكان يصبحون وسيلة هدف الصراع.
- الالتقاء بين الفاعلين اللاتماثلين من النوع الإرهابي، الإجرامي¹.

وأثناء مكافحة الجيش للإرهاب فإنه -كما سبقت الإشارة- قد اعتمد على الإستراتيجية الشاملة في ذلك، وهذا "من خلال اعتماده مقارنة مزدوجة على المستوى التكتيكي: الأولى ذات طابع لين (Soft) لاستدراج العناصر الإرهابية، والثانية ذات طابع خشن (Hard) تهدف إلى تدمير العناصر الراديكالية، [ومن أجل ذلك] تم استحداث وحدات خفيفة تتمتع بهامش كبير من الاستقلالية العملية وحرية المبادرة لاستغلال الموقف المحلي (RFCA- BFM- BLI- BPM- BIA- et CIA). [وبهذا] فمنذ 1993م تشكلت القوات الخاصة لمكافحة الإرهاب بقوة تقدر بـ15 ألف عضو ليتضاعف العدد ويصل 60 ألف عضو سنة 1998م يضاف إلى ذلك الحرس البلدي بـ100 ألف فرد سنة 1997م وقوات الدفاع الذاتي بأكثر من 100 ألف عضو حيث الكل مسؤول عن حفظ الأمن الوطني.¹

إذن فالتجربة كانت صعبة بقدر ما كانت مرحلة تاريخية هامة من زاوية الخبرة العسكرية ميدانيا. وهكذا فبصفة عامة يمكن القول أن الخبرة الجزائرية معامل هام في مشروع العمق الاستراتيجي للدولة، وبالنظر إلى الواقع الحالي فإنّ الفضاء الاستراتيجي المحيط بالجزائر مليء بتداخلات استراتيجية متشابكة لدول أخرى مختلفة تعمل على تحقيق نفوذها في المنطقة مما يجعل الجزائر جزءا رئيسيا لبرامج تلك الدول وهذا يضعها في وضع حتمي بين أن تكون صاحبة برنامج أو تكون جزءا من برامجهم. وإنه حسب المجال الذي تحركت فيه الجزائر عسكريا عبر تجاربها التاريخية فيمكن تحديده بالقول: "أن العمق الإستراتيجي الجزائري من زاويته العسكرية يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا، ومن الإقليم المغاربي غربا إلى فلسطين شرقا".

ولكن هنا وبعد تبيان وجه من أوجه الخبرة العسكرية الجزائرية، لابد من رؤية الوجه الآخر الحالي للقدرات القتالية التي يمكن للدولة بواسطتها من التصدي للتهديدات المحيطة بها، إذ نجاح أي مشروع استراتيجي بشكله الكامل مرهون بمدى القدرة العسكرية للدولة على حمايته وتعزيزه، يقول الله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة)، فيمكن هنا باختصار إدراج بعض المعلومات عن إعدادات الجيش من ناحيتي الإمكانات البشرية والمادية:

- تحتل الجزائر المرتبة 27 عالميا من بين 137 دولة شملها البحث في ترتيب أقوى الجيوش في العالم¹. حيث يضم الجيش الجزائري أكثر من 720 ألف جندي.
- الإنفاق العسكري الجزائري السنوي يفوق 10.5 مليار دولار وتعتبر ميزانيته من أعلى الميزانيات في إفريقيا وحوض البحر المتوسط.
- تمتلك الجزائر منظومة دفاع جوي تعتبر من أقوى المنظومات الدفاعية في العالم خاصة بامتلاكها لصواريخ S-200، وS-300، وS-400، وصواريخ "اسكندر" ومنظومة "باننسير".
- تعتبر طائرات السوخوي 30 و34 و35 من أقوى الطائرات العالمية التي تحتويها التشكيلة العسكرية للجزائر بالإضافة إلى تشكيلات متنوعة أخرى منها المطورة محليا أو المصنعة حسب الطلب أو المبتكرة جزائريا كالتائرات بدون طيار عالية الكفاءة منها (جزاير 54) و(جزاير 55)، كل ذلك جعل الجزائر تتبوأ المرتبة 21 عالميا في ترتيب القوات الجوية بأكثر من 550

طائرة من مختلف الأصناف، خاصة وأن لها قدرات كبيرة في مجال النقل العسكري الجوي كذلك الذي يحتل المرتبة 13 عالميا، وكذلك مجال المروحيات الهجومية عالية الكفاءة التي هي في المرتبة 16 عالميا.

- الجزائر من ناحية القوات البرية وبالأخص الدبابات والمدركات قد اكتسبت تطورا كبيرا جعلها حاليا في المرتبة 11 عالميا، فالدبابة T-90S-مثلا- هي من أقوى الدبابات في العالم باعتبار تكنولوجيتها المتطورة وفعاليتها الميدانية، تمتلكها الجزائر مع تشكيلات أخرى هامة. بالإضافة إلى قدرات برية كبرى تقدر بأكثر من 6800 عربة مدرعة تجعل الجزائر في المرتبة التاسعة عالميا في هذا الصنف.

- تعتبر القوات البحرية الجزائرية من بين أقوى القوات إقليميا، وتتبوأ المرتبة 27 عالميا اليوم بأكثر من 80 قطعة بحرية، منها 6 غواصات متطورة تمكنها لتكون في المرتبة 21 عالميا والأولى مغاربيا ومن بين الأوائل في إقليم المتوسط في هذا السلاح كما أن العدد مرشح للارتفاع عن قريب بإضافة غواصتين من نوع (كيلو) الملقبة بـ"الثقب الأسود". ومن حيث الدعم البحري فإن سفينة القيادة ونشر القوات "قلعة بني عباس 474" من أهم عناصر الدعم العسكري واللوجستيكي التي تعززت بها البحرية الجزائرية مؤخرا، بطول 143 مترا وعرض 21.5 مترا ووزن بالإزاحة يقدر بـ9000 طن، وباستقلالية بحرية تبلغ 30 يوما مع مستشفى مجهز بسعة 60 سريرا وقاعات عمليات جراحية بكامل التجهيزات¹.

يمكن الاستنتاج في الأخير أن القدرات العسكرية التي تتمتع بها الجزائر قادرة بواسطتها على التدخل في أي منطقة مجاورة وفي أي نقطة من نقاط عمقها الإستراتيجي، كما أن خبرتها الميدانية كما سبق شرحها لا تدع مجالا للشك في قدرة الجيش الجزائري على ذلك، فعدم التدخل إذن إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مبادئ دستورية وعقيدة عسكرية لم تتجاوزها الجزائر أو تغيرها لحد الآن.